المطلوب معالجات جادة لحماية السكان

مخاطر السيول كابوس يؤرق مدينة إب كل عام

مدينة إب – حيث للتاريخ مكانه ، وللحضارة آثارها ، مدينة الخضرة والجمال ومعشوقة الزرع والمطر – تعيش المدينة هذه الأيام مع تباشير بدء موسم هطول الأمطار التي تلقي بظلالها على هذه الطبيعة الساحرة ، لتبعث فيها ألق الحياة وتكسوها برداء الخضرة التي تأسر القلوب ،ومع هذه الطبيعة الساحرة إلا أن أبناء مدينة إب في كل موسم من كل عام يعيشون أياماً من الرعب وليالي من الفزع واليقظة جراء غزارة الأمطار التي تدرها عليها أمزان السماء ما ينتج عنها طوفان من السيول التي تتدفق من كل حدب وصوب على هذه المدينة الواقعة بين عدد من الجبال التي تحيط بها من محتلف الجهات.

إب/ محمد الرعوي

ويزداد الوضع سوءاً لدى سكان المنازل الواقعة على جنبات السيول لا سيما وقد داهمتهم الأعوام الماضية سيول جارفة غمرت العديد من المنازل وألحقت فيها العديد من الأضرار المادية بل تعرض بعضها للتدمير الكامل.

إن تدفق السيول على أحياء وشوارع مدينة إب كما تشهده كل عام يجعل هذه المدينة تصنف ضمن المدن المنكوبة ما يضطرها إلى إعلان حالة الطوارئ مع كل موسم أمطار غزيرة ويجعلها بحاجة ماسة للتدخل السريع من قبل الجهات المختصة لوضع حلول جديرة بحمايتها من أضرار السيول وتساقط الأحجار من المرتفعات والمنحدرات الجبلية المطلة عليها،و بما يكفل الحفاظ على المنازل المجاورة لمجاري السيول والمتاخمة للمرتفعات وتحت قمم الجبال وحمايتها من تلك الكوارث التي ستظل كابوساً يؤرق الأهالي وتقض مضاجعهم وأمنهم .

لا أدري هنا كيف يمكن أن تجتمع خيوط النقائض التي لا يوافقها العقل والمنطق فبقدر شهرة إب وديمومة خضرتها وغزارة أمطارها ما يجعلها حتماً أوفر حظا في كثرة مخزونها المائي إلا أن المفارقة العجيبة حين تؤكد العديد من التقارير والدراسات أن مدينة إب أضحت من المدن المهددة بالجفاف وهذا ما يؤكد يقيناً أن مياه الأمطار والسيول المتدفقة ثروة مهدورة لا يستفاد منها ...فبقدر غزارة الأمطار التي تهطل على هذه المدينة في معظم فصول السنة إلا أنها لا تستغل ولا يمكن الحفاظ عليها واستثمارها لانعدام الوسائل والآليات المناسبة والخطط الكفيلة لإدخار تلك المياه واستغلالها في تغذية المياه الجوفية ، ويمكن أن نرجع ذلك لأسباب عدة لعل أهمها عدم وجود السدود والحواجز والكرفانات المائية التي تحفظ تلك المياه وتعمل على تغذية الحوض المائي، ما أدى الى بروز العديد من المؤشرات الخطيرة التي تنبئ بشحة المياه وانخفاض منسوبها بصورة مهولة .

ليس ذلك فحسب بل إن الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية بسبب الحفر العشوائي في العديد من المناطق كما هو الحاصل في منطقة السحول وما جاورها التي وصل فيها الحفر الى أعماق ما بين(1200-800) ثمانمائة الى ألف ومائتي متر وكلها آبار غير مرخصة ،يسهم الى حد كبير في تدمير هذه الثروة المائية التي تعتبر أغلى من الثروات المعدنية والنفطية ..

ومع كل تلك النقائض التي تعيشها مدينة إب إلا أن أبناءها يأملون ويتطلعون إلى وضع حلول ومعالجات جادة تكفل الحفاظ على الثروة المائية التي تمثل أساس الحياة لهذه المدينة وسبب ديمومة خضرتها ولعل ما يزيد من فرحة أبناء هذه المدينة واستبشارهم هو إعلان قيادة المحافظة ولأكثر من مرة عن اعتماد مشروع حماية إب من أضرار السيول وأن هذا المشروع أصبح على وشك التنفيذ ، كان ذلك قبل أعوام خلت ، إلا أن ذلك المشروع بحسب العديد من أبناء إب ذهب أدراج الرياح ولم يعد يسمع عنه خبر رغم الحاجة الملحة إليه للحد من الكوارث والمخاطر التي تشهدها المدينة في كل عام .

مشروع الحماية من السيول

* حول هذا المشروع وغيره من المشاكل والمخاطر التي تقابل ببرود تام وصمت رسمي من قيادة المحافظة كان لنا هذا اللقاء مع مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة إب المهندس / عبدالسلام السمة الذي تطرق عن العديد من الإجراءات التي تقوم بها قيادة المحافظة ومكتب الأشغال حول ما يتعلق بهذا المشروع وغيرها من الإجراءات الاحترازية للحد من الأضرار والمخاطر والكوارث التي تسببها الأمطار وتدفق السيول على المدينة حيث بدأ حديثه عن مشروع حماية إب من أضرار السيول قائلا :

بعد أن كان ابناء مدينة إب يتطلعون الى إقامة مثل هذا المشروع الهام فقد دأبت الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الأشغال العامة والطرق وقيادة محافظة إب للبدء بإجراء الدراسات والتصاميم الخاصة بالمشروع وشرعت بالبحث عن مصادر تمويل لاجراءعملية الدراسات والتصاميم عبر المنظمات والهيئات الدولية المانحة وكان ذلك منذ العام 2008م الى عام 2010م وقد حظيت المحافظة بموافقة البنك الدولي باعتماد تمويل هذه الدراسات ضمن القرض الإضافي لمشروع حماية مدينة تعز من كوارث السيول – المرحلة التكميلية – وقد رست هذه الدراسات على الشركة الباكستانية (n d c) المتخصصة في مجال الدراسات المائية والهيدروجية وإنشاء قنوات الري والسدود وتصريف السيول حسب السيرة الذاتية للشركة وكانت تكلفة الدراسات (913) ألف دولار .

مشيراً إلى أن تلك الدراسات وفق الشروط المرجعية لهذه الدراسات المعمدة من قبل إدارة وحدة تنفيذ مشروع التطوير البلدي لاستيعاب كافة المتطلبات الأساسية من اجل تقديم دراسة منهجية وأكاديمية قابلة للتنفيذ تكون مشتملة على العديد من الأسس منها : تنفيذ دراسة جيولوجية بطبيعة وخصائص التربة في الوديان والمنحدرات الموازية لها .

وكذا تنفيذ دراسة عن مستقبل التوسع السكاني والتخطيط العمراني للمدينة حتى عام 2030م وتسمى هذه الدراسة "مستر بلان" الذي هو التوسع للتخطيط السكاني الحضري .

وإعداد التصاميم الأولية ومتطلباتها لمسار الوديان وتقديمها للمراجعة والاعتماد عند الانتهاء من اعداد أو استكمال التصاميم التفصيلية النهائية للمشروع مع وثائق العطاءات التي اقترحت تقسيمها لـ(12) عقداً ويوزع تنفيذها للفترة من 2011-2015م .

التحكم بمياه الأمطار

* وأضاف أن من الأهداف الرئيسية للمشروع موضوع التحكم بمياه الأمطار والسيول والحد من أضرارها التي كانت تتسبب بإتلاف الممتلكات العامة والخاصة وحماية الخدمات الأساسية شبكة المياه والصرف الصحي والكهرباء والتلفون والطرقات وغيرها من الخدمات.

وتسهيل وتحسين الحركة المرورية والتنقل خلال المناطق الضيقة والمتاخمة لمجارى السيول .

إلى جانب رفع القدرات الاقتصادية للمستفيدين من الشوارع وتشغيل العمالة المحلية والقضاء على البطالة في المجتمع والمشاركة في تدريب وتأهيل الكادر المحلي اليمني .

قريباً سيبدأ التنفيذ

* وعن أسباب عدم بدء تنفيذ المشروع رغم أن المدة المحددة للتنفيذ أوشكت على الانتهاء أرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والتي منها مسألة توفير التمويل .. لافتاً بأنه في حال صدق المانحين سيتم البدء في هذا المشروع فبحسب قرار مجلس الوزراء وتوصياته فان هذا المشروع يأتي ضمن أولويات الدولة وقد أكد مندوب البنك الدولي أن هذا المشروع من المشاريع المقرة والموافق على تمويلها وبالتالي يمكن أن نؤكد أن هذا المشروع سيبدأ عما قريب إن شاء الله لكن بطبيعة الحال فهذا المشروع يحتاج الى العديد من التجهيزات والإعدادات لكي يتسنى البدء فيه وكل ذلك يرتبط بالمانحين وبدء التمويل .

* وحول ما يطرحه البعض من أن المشروع بقدر ما سيحمي المدينة من مخاطر السيول إلا أنه سيضاعف في مشكلة تصريف المياه وعدم الاستفادة منها في تغذية الحوض المائي لعدم احتوائه على كرفانات أو أحواض لتغذية المياه الجوفية ؟ قال السمة أن الأضرار الواقعة على الحوض المائي للمدينة حاليا أكثر لأن أحواض المياه الآن تتغذى من مخلفات السيول وما تحتويه من مخلفات مصانع وزيوت ومياه المجاري وغيرها من الملوثات وبالتالي فهذا المشروع سيصرف عنا الكثير من هذه المخلفات – أما القنوات المخصصة لتصريف المياه فأكيد سيكون فيها أحواض للترشيد ولن يتغذى الحوض إلا من المياه الصالحة لان الحوض المائي سيتغذى من المساحات التجميعية والسوائل البعيدة عن التلوثات وليس السوائل التي تجمع المخلفات وبالتالي فان المضار على الحوض المائي أكثر من الفوائد وهذا ما تؤكده عدد من الدراسات منها الدراسة التي أعدتها جامعة إب أن المياه التي تغذي الحوض المائي غير صالحة بسبب التلوث من المخلفات ومياه المجاري .

نعمل بإمكانياتنا

* وتطرق مدير الأشغال والطرق إلى دور المكتب في الاعداد لهذا المشروع والاحتياطات التي وضعت لحماية اب من أضرار السيول حتى يتم انجاز هذا المشروع وذلك بالقول:

- نحن بدورنا وزعنا التوصيات الخاصة بمشروع حماية إب من السيول الى جميع المكاتب المعنية من مكاتب تنفيذية ومديريات وذلك من اجل ان يعمل الجميع في إطار تلك التوصيات وبما لا يعيق تنفيذ المشروع مستقبلا بأي شكل من الاشكال فمثلا الهيئة العامة للاراضي والمساحة والتخطيط العمراني ومدراء فروع الاشغال في المديريات كان ابلاغهم من اجل ان يضعوا في حسبانهم المشاريع ووحدات الجوار المحادة لمجاري السيول لكي لا يكون فيها شوارع ومنع اي تراخيص للبناء على ضفاف وحرم السوائل وكذا منع رمي المخلفات في مجاري السيول لما يسببه ذلك من مخاطر وأضرار بيئية وكوارث انسانية .اما عن دورنا الذي نقوم به خلال هذه الفترات فنحن نقوم كل عام بانزال فرق فنية وهندسية لدراسة السوائل لمعرفة كمية المخلفات وكذا الاماكن الخطيرة والضيقة التي قد تتسبب في تدفق السيول وحدوث كوارث ونقوم بتنظيف تلك المخلفات ونقلها الى المقلب كما عملنا العام الماضي واستخدمنا معدات الاشغال واستئجار معدات اخرى وكذلك هذا العام قمنا بعمل مضاهي للاعوام الماضية رغم عدم وجود الامكانات الكافية لدينا فالاستمرار باعمال النظافة وازالة المخلفات يعد مشروعاً بحد ذاته والمفترض ان يدرج هذا المشروع ضمن الموازنة المعتمدة لمكتب الاشغال او للمديريات لنتمكن من التنظيف والاعداد ونقل المخلفات وعموما فقد عملنا العام الماضي خطة وقدمناها لقيادة المحافظة والسلطة المحلية بعدم منح اي تراخيص الا عن طريق مكتب الاشغال وبالتالي لن يمنح اي ترخيص أو عمل أو بناء الى في حالة الزام المستفيد بتحمل مسئولية نقل المخلفات الى المقلب المخصص لها ولن تطلق الرخصة النهائية الا في حالة الإفادة أن المخلفات قد نقلت إلى المقلب ذاته .وهناك شيء مهم اريد التنويه اليه وهو التداخل في التخصصات فمثلا هناك حساب خاص لضمان رفع المخلفات وهذا الحساب بحسب لائحة رئاسة الوزراء يورد الى الإدارة العامة لمكتب الأشغال يتحمل المكتب مسئوليته الكاملة وهذا الحساب يدعم المكاتب للقيام بواجباتها وأعمالها ومهامها خصوصا تنظيف الشوارع والسوائل – ومن الجهود التي نقوم بها فقد قمنا بازالة ما يقارب مائة وسبعة وعشرون مخالفة خلال شهرين في هذا العام لكننا تفاجئنا بسحب بعض المديريات للمبالغ المخصصة برفع المخلفات وتوريدها لديهم ولم يقوموا إلى الآن بواجباتهم كما يجب وأصبح دورنا حاليا دورا رقابيا وإشرافيا ويتحملون هم مسئولية الأعمال التي يقومون بها رغم أنها من اختصاصات مكتب الأشغال.

* واختتم السمة حديثه قائلاً : مع كل ما سبق فمعدات مكتب الأشغال تعمل حاليا في المواقع المخصصة برفع المخلفات وفتح السوائل في خط الثلاثين وغيره ونحن نعمل بإمكانياتنا ومعداتنا وقدراتنا في هذه المهمة تحسبا لوقوع أي مخاطر جراء هطول الأمطار الغزيرة لكن نحن نؤكد أننا لن نتحمل مسئولية تقصير اي جهة من الجهات التي تتدخل في اختصاصات مكتب الأشغال كما نطالب قيادة المحافظة الزام كل مكتب بتحمل مسئولياته وعدم تدخل أي جهة في اختصاصات مكتب الأشغال حتى نتحمل مسئولياتنا كاملة وبحسب قرار الهيئة الإدارية في المحافظة بان المسئولية والمهام هي من مهام مكتب الأشغال ولا ندري لماذا سحبت من مكتب الأشغال العديد من تلك الصلاحيات وما المصلحة من وراء تلك التداخلات في المهام والمسئوليات .

المكلاء تبارك قرارات الرئيس وتعدها الأساس لتحقيق الآمال والتطلعات

> تتواصل أفراح أبناء شعبنا اليمني في الداخل والخارج بقرارات استكمال هيكلة الجيش وإنها حالة الانقسام التي عاشها خلال العقود الماضية كون هذه القرارات كانت أهم مطلب شعبي والقاعدة الأساسية لتحقيق التطلعات والآمال والقضاء على رواسب ومخلفات الماضي..

ففي مدينة المكلا رصدت «الثورة» انطباعات ومشاعر العديد من المواطنين تجاه قرارات توحيد الجيش فإلى الحصيلة:

المكلا/ أحمد محمد زاهر

غسان سالم عبدون تحدث حول أهمية قرارات توحيد الجيش قائلا: تبرز أهمية قرارات الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن في أنها صدرت في أهم المحطات التاريخية الفاصلة التي تمر بها البلاد وأنقاذاً لاستحقاقات المرحلة وبنود المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الأمن رقم 2014 و2051 بشأن اليمن وحيث أن الوطن يشهد لحظات مهمة ومحطات مصيرية بعد أزمة طاحنة كادت تعصف بأوضاعه كافة وتمتد تأثيراتها على السلم الإقليمي والعالمي وبعد أن قضت الحكمة والمنطق والعقل على هواجس الاحتراب الدموي والصراع النازف قبل أكثر من عامين وتم التغلب على التباين والاختلاف بالتسوية السياسية والوفاق الوطني وبما يلبي مطالبات الشعب الواسعة بالتغيير قادها الشباب وبقناعة محلية وإقليمية ودولية بالوقوف إلى جانب اليمن وتطلعات أبنائه فإنه كان من الضروري إنهاء حالة انقسام الجيش لضمان استمرار عجلة التغيير والاستقرار..

مصفوفة الأداء الرصين

> وأردف بالقول ولعل التأييد الشعبي الواسع والدعم الإقليمي والعالمي لقرارات الرئيس هادي بإعادة هيكلة الجيش تندرج ضمن مصفوفة الأداء القيادي الرصين والصارم للرئيس عبدربه منصور هادي الذي اختاره الشعب عبر انتخابات مباشرة في 21 فبراير 2012م رئيسا توافقيا للجمهورية اليمنية واستمد بذلك شرعيته الحقيقية من الشعب لقيادة البلاد في ظروفها الصعبة وتحدياتها الخطيرة للوصول بها إلى بر أمان انتخابات 2014م إن شاء الله.

وأضاف إن قيمة القرارات الرئاسية في هذا الصدد تستند مشروعيتها من الالتزام بتطبيق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الأمن المذكورين سلفا وتلبية لمطالب الواقع واحتياجات الظروف كونها تعيد تنظيم وترتيب وهيكلة القوات المسلحة والأمن بصورة علمية وعلى أسس وطنية ضرورية للدخول إلى المرحلة المهمة القادمة بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل وبما من شأنه السير في الطريق الصحيح للخروج من الظروف الصعبة والأزمة الطاحنة التي نشبت منذ مطلع العام 2011م ليفضي الحوار الوطني إلى بناء الدولة المدنية الحديثة بوصفه الهدف الأساسي والغاية الأهم للتغيير في اليمن.

قرارات جريئة وشجاعة

> كما تحدث الأخ عوض سام البهيشي من جانبه قائلا: القرارات التي تعتبر بالفعل قرارات جريئة وشجاعة تصب في إتجاه التنفيذ الواقعي للمبادرة الخليجية وكمنقذ أساسي للوضع السياسي والعسكري والقبلي والطائفي المعقد في اليمن الذي كرس منذو عشرات السنين ولحدة الصراعات اليمنية وقد جاءت المبادرة الخليجية وبرعاية أممية للتخفيف من حدة تلك الصراعات وما سينتج عنها من ضحايا بشرية ومادية في الجمهورية اليمنية كما جاءت تلك القرارات الخاصة باستكما هيكلة الجيش منسجمة مع مجلس الأمن وخطوة متقدمة على طريق إنجاح مؤتمر الحوار الوطني وإخراج اليمن من أزمته الصعبة ونجاح التسوية السياسية ولضمان إنجاح المرحلة الانتقالية لفترة حكم هادي الرئاسية ويمكننا القول بأن قرارات هيكلية الجيش الأخير وإعادة تكوينه في سبع مناطق رئيسية تعطي بما لا يدع مجالا للشك عزم الرئيس هادي المخلص والقوي على المضي قدما ودون تراجع عن إصلاح وتقدم الشعب اليمني عرفانا منه لرد الوفاء للإجماع الوطني في انتخابه رئيسا لهذه المرحلة الانتقالية وإذا ما اعتبرنا هذه القرارات الشجاعة خطوة متقدمة على طريق الألف ميل فإننا نطالب الرئيس أيضا باتخاذ قرارات واجراءات سريعة لتنفيذها والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه للوقوف أو وضع العراقيل المعيقة للتنفيذ ونحن عندما نشيد بهذه القرارات الهامة المتخذة من قبل الرئيس هادي والتي نعتبرها قرارات تاريخية صادقة إنما نطالب الشعب بكل قطاعاته وفئاته الاجتماعية والعسكرية بالالتفاف حولها وترجمتها على أرض الواقع بشكل علمي لنساهم جميعا من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الوطن والمواطن والدفاع عن منجزات الشعب الوحدوية لتحقيق التقدم والازدهار الاجتماعي لليمن.

مؤشر إيجابي

> وعبر الأخ محمد علوي الكاف هو الآخر عن الأهمية التي تمثلها قرارات استكمال هيكلة الجيش بالقول: قرارات رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بهيكلة الجيش قرارات هامة وشجاعة وتعطي مؤشراً ايجابيا واستراتيجية مهمة تهدف إلى الحفاظ على أمن وسلامة البلاد وتكون ولاءها للوطن لا للأشخاص أو الأسر.. ونبارك هذه القرارات ونشيد بها ولازم نرى تطبيقها على أرض الواقع ونأمل خلال الفترة القادمة بمزيد من القرارات الشجاعة والهامة والتي تخدم الأمة كما نأمل تلمس هموم الناس وتطلعاتهم وتخفيف المركزية عنهم في إدارة البلاد.

مطلب شعبي

> الأخ عبدالقادر صالح الموقدي تحدث قائلا: ترحيب وتأييد أبناء شعبنا اليمني بقرارات رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بشأن توحيد وإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن على أسس وطنية وعلمية حديثة يعكس أن هذه القرارات مطلب شعبي انتظره اليمنيون طويلا لأنها تشكل خطوة مفصلية في التغيير الذي ينشدونه لتحقيق التحول باتجاه استعادة الأمن والاستقرار الذي تشكل المؤسسة العسكرية والأمنية العمود الفقري له صوب بناء الدولة اليمنية التي فيها يسود النظام والقانون على الجميع وتقوم فيها المواطنة المتساوية على أساس الحقوق والواجبات دولة، لا ظالم فيها ولا مظلوم دولة لا ضيم فيها ولا إجحاف خالية من الفساد والإرهاب والتخريب والمناطقية والجهوية والقبلية والمذهبية وكل النزعات والنعرات الموروثة من الماضي المتخلف الذي يتنافى كليا مع مبدأ المواطنة المتساوية.

وأضاف: أن أهمية هذه القرارات تكمن في أنها تؤسس لنبة عسكرية مهيبة احترافية يكون منتسبوها ذوي قدرة عالية إعدادا وتنظيما وتدريبا وتأهيلا وتسليحا.

وأردف قائلا: إن هذه القرارات مدروسة بدقة وعناية عالية للخروج إلى آفاق المستقبل ولما تمثله هذه المؤسسة العسكرية من أهمية للنهوض بمستقبل القوات المسلحة والأمن والنهوض بها نحو المستقبل الواعد لبناء جيش وطني.

وقد لاقتا تلك القرارات ارتياحاً واسعاً لدى أبناء شعبنا اليمني ولدى الدول الإقليمية والأشقاء لما لها من أهمية في أمن واستقرار اليمن والتأييد المطلق لهذه القرارات التي ستعمل على توحيد الجيش تأتي استجابة للمصالح الوطنية ومتطلبات بناء مؤسسة عسكرية حيادية.

ونقف اليوم صفاً واحداً مع الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية لإنجاح المبادرة الخليجية والقرارات تعتبر خطوة إيجابية لتعزيز النظام والقانون وتنسجم مع قرارات مجلس الأمن وكذلك هي قرارات ملبية لرغبة الشعب اليمني وتضمن السير لبناء الدول المدنية الحديثة وستعمل على فرض هيبة الدولة في الأمن والاستقرار وأيضا تعتبر القرارات مكملة لبنود المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة.

ونتمنى أن تتعاون كل الأطراف لإنجاح هذه القرارات وإنجاح الحوار الشامل الذي سيعمل على حلحلة الكثير من القضايا.